بعد أن تجاوز اعتصامهم الـ"35" يومًا..

العسكريين الجنوبيين يتظاهرون أمام مقر التحالف ويلوحون بالتصعيد

عدن "الأمناء" خاص:

أقامت اللجنة التحضيرية للاعتصام الحقوقي المفتوح الذي تجاوز الـ٣٥ يوماً أمام مقر قيادة قوات التحالف العربي بالعاصمة عدن، مسيرة راجلة للمعتصمين توجهت من ساحة الاعتصام إلى البوابة الرئيسية لقوات التحالف العربي مرددين شعارات التمسك والإصرار لاستعادة كافة الحقوق احقاقا لكافة المطالب الرئيسية والاساسية المعلنة للاعتصام .

وردد المتظاهرون شعارات منضبطة أعدتها قيادة الاعتصام وهي: (يا تحالف صح النوم، لا تراجع بعد اليوم، يا تحالف أسمع أسمع، عن حقوقنا لن نتراجع، يا تحالف جاوب جاوب، قوم قوم وفي الواجب).

وقالت الهيئة في بيانها ان "أي أصوات تردد غير ذلك فهي لا تنسب لقيادة الهيئة والاعتصام، اكان بطريقة الدبلجة أو غيرها".

وتقدم المسيرة اللواء الركن صالح علي زنقل رئيس الهيئة والعميد ناجي العربي رئيس اللجنة التحضيرية للاعتصام وعدداً من أعضاء اللجنة التحضيرية.

وألقى رئيس الهيئة كلمة قصيرة شكر فيها كافة المعتصمين على صمودهم وثباتهم في الاعتصام لفترة ٣٥ يوماً، مؤكداً استمرار الاعتصام وتنفيذ نشاطات تصعيدية حتى تلبية المطالب.

ودعا دول التحالف إلى إعادة النظر في سياسة التجاهل والمماطلة تجاه مطالب المعتصمين، مجدداً بأن قيادة الهيئة واللجنة التحضيرية تعد لفعاليات تصعيدية حاشدة قريباً ستكون الحاسمة، وستتحمل دول التحالف والحكومة المسؤولية لأي تبعات عكسية تخرج الأمور عن السيطرة نتيجة لكل تلك المماطلات المتعمدة من قبلهم.

وألقى ناجي العربي كلمة قصيرة تحدث فيها بأن الاسبوع القادم سيشهد تحركا احتجاجيا تصعيديا سيغير الموازين وتضع حداً لسياسات المماطلة والتسويف المتبعة.

في وقت تعاني فيه عدن ازمة مياه خانقة ..

وثيقة تكشف تلاعب الحوثي بـ(٦٨) مليون دولار كموازنة لمشروع الصرف الصحي والمدن الحضرية

عدن / الأمناء / خاص :

كشف تقرير خاص بمراجعة حقيبة المشاريع الممولة من البنك الدولي في اليمن، ان جماعة الحوثي وبتعاون مع قيادات بالشرعية تعبث مبلغ ٦٨ مليون دولار خاص بموازنة مشروع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية والمقدم من البنك الدولي إلى جانب التلاعب بالملايين من الدولارات التي تعطى من قبل اليونسف.

واوضح الرسم البياني الذي ورد في التقرير الخاص بمراجعة حافظة المشاريع " ان ٨ ٪ مقرر لمشاريع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية اي ما يعادل ٦٨ مليون دولار من اجمالي (٨٥١) مليون دولار، المقدمة من البنك الدولي، للمدن من بينها مدينة عدن فيما يتساءل كثيرون عن مصير تلك المبالغ وما نصيب العاصمة عدن منها .

وعلق مصدر بوزارة المياه والبيئة فضل عدم ذكر اسمه " ان عبث جماعة الحوثي بالمبلغ المذكور اعلاه يأتي في اطار الصفقات المشبوهة بين القائم بأعمال وزير المياه توفيق الشرجبي ووزير المياه التابع للحوثيين "نبيل الوزير" وبتسهيل من منظمة اليونسيف التي ما زالت تضخ المبالغ لحسابات تم فتحها في بنوك خاصة.

وقال انه من المخجل السكوت عما يدور من فساد منظم ، وابناء عدن اليوم يصرخون من انقطاع المياه وارتفاع درجة الحرارة، مما يدفعهم لشراء ٧٥٠ لتر ب ٤٠٠٠ الف ريال واكثر .. مؤكدا بانه يتوجب على القائم بأعمال وزير المياه توفيق الشرجبي العمل بنقل وحدة المشروع الرئيسية الى عدن بدلا من فتح الفرع بصنعاء، بهدف تسهيل تنفيذ الادوار المشتركة بينه وبين نبيل الوزير بصنعاء.

واضاف المصدر ان جمال الصايدي وهو من ابناء عدن ويشغل منصب " مدير مشروع المياه والصرف الصحي للمدن الحضرية بصنعاء، يلعب دورا بارزا في التلاعب المشبوه من خلال رفضه بنقل المشروع الى العاصمة عدن بعد اجتياح الحوثي لمؤسسات الدولة بصنعاء، وبقي يتعامل بسرية مع توفيق الشرجبي من خلال فتح حسابات في البنوك الخاصة وصرف المبلغ بدون رقيب ، نتيجة عدم استخدام النظام الرقابي والمحاسبي المعمول به في المشروع والذي كان مرتبط بالمالية والتخطيط والبنك المركزي وهذه جريمة يحاسب عليها القانون.

وطالب المصدر الجهات المسؤولة والمجتمع المدني التحرك لما من شانه وقف العبث بالأموال التي مازالت الامم المتحدة تضخها لحسابات البنوك الخاصة بدلا من البنك المركزي الذي كان يشرف عليها من سابق.

هذا وتواجه العاصمة عدن تحديات كبيرة في مجال الخدمات العامة وبمقدمتها المياه والصرف الصحي نتيجة الكثافة السكانية و التوسع العمراني الذي تشهده المدينة منذ العام ٢٠١٥ م بعد اجتياح الحوثي للعاصمة صنعاء.

السفارة اليمنية بالقاهرة تصب اهتمامها على شحنة خمور وتتجاهل العالقين

الامناء/ خاص :

تتوالى فضائح السفارة اليمنية في القاهرة وبدلا من القيام بدورها المنوط بها في تسيير شؤون اليمنيين هناك وحل مشاكلهم، انصب اهتمام السفارة بالإفراج الجمركي عن شحنة من الخمور.

وكشفت وثيقة عن تقدم السفارة، عبر الملحق العسكري في السفارة اليمنية في القاهرة، ثابت عبد هيثم علي، بطلب للإفراج عن شحنة خمور مكونة من ٤٥ زجاجة سعة لتر، و٦٠ زجاجة سعة ربع لتر.

ويظهر توقيع المدعو محمد مارم سفير اليمن لدى القاهرة، على ذيل الوثيقة وختم السفارة.

وسبق للسفارة اليمنية في القاهرة أن تورطت في قضايا فسادة كثيرة منها سرقة المنح الخاصة بأوائل الجمهورية وبيعها على أبناء تجار ومتنفذين في الدولة.

محلل عسكري: أكثر الجنوبيين انسحبوا من معسكرات قوات الشرعية في شقرة

الأمناء/ خاص:

كشف الكاتب والمحلل العسكري العميد خالد النسي، عن انسحاب العشرات من الجنود الجنوبيين من شقرة، مشيراً إلى إن حكومة الشرعية قامت باستبدالهم بجنود من تعز ومأرب.

وقال النسي: "على مسؤوليتي أكثر الجنوبيين انسحبوا من معسكرات قوات الشرعية في شقرة وتم تعويضهم بمقاتلين من تعز ومأرب".

وأضاف: "وهم شباب تنقصهم الخبرة تم الزج بهم في أرض لا يعرفونها ولا تعرفهم أو تقبل بهم".

وأوضح: "وإذا تم اتخاذ القرار بتحرير شقرة سيتم ذلك وبكل سهولة إذا تم تأمين المعركة إن شاء الله".

مسئول حكومي رفيع: شبوة تمر بأكبر مرحلة فساد وتعيينات عبر المحسوبية والواسطة

شبوة / الأمناء / خاص :

كشف الشيخ تركي الخليفي مستشار محافظ محافظة شبوة محمد صالح بن عديو، أن المحافظة تمر في أكبر مرحلة فساد وعبث للمال.

ونشر الشيخ تركي الخليفي، منشور في صفحته فيسبوك قال فيه:" كلمة الحق بقولها بكل شجاعة، شبوة فيها فساد غير طبيعي، وكله مرصود".

وأكد الخليفي أن محافظ شبوة محمد صالح بن عديو قام بتعيين شخصيات في مناصب هامة كانت "نائمة" في بيوتها ولا تملك خبرة إدارية.

وأفاد الخليفي أن ابن عديو عين أطفالا ما عندهم خبرة في العمل الإداري، وكلها محسوبيات والواسطة تدخل مع الشباك، وأولهم مدير شركة النفط الإخواني صالح الكديم سبولة.

مصدر في شركة النفط بعدن يوضح سبب رفع أسعار المشتقات النفطية

عدن / الأمناء / خاص :

أفاد مصادر مسؤول في شركة النفط بعدن برفع سعر مادة البترول في السوق المحلية إلى ٦٦٠٠ ريال للصفيحة سعة ٢٠ لتر.

وقال المصدر أن الشركة اضطرت لرفع سعر مادة البترول في السوق المحلية إلى ٦٦٠٠ ريال للصفيحة سعة ٢٠ لتر، بالنطاق الجغرافي التابع لها والمتمثل بمحافظات "عدن ولحج وأبين والضالع".

وأوضح المصدر أن رفع السعر يأتي بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية عالميا بالإضافة إلى تدهور صرف الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي.

وأشار إلى أن المشتقات النفطية يتم استيرادها من الخارج نتيجة توقف مصافي عدن عن العمل والظروف الراهنة التي تمر بها البلاد بشكل عام، مؤكدا بأن قيادة الشركة تعمل جاهدة لتخفيف معاناة المواطنين واستقرار السوق المحلية ومحاربة الأسواق السوداء.

باحثة أمريكية: لا يمكن الوثوق بحزب الإصلاح ويجب على التحالف اتخاذ التدابير الحاسمة

الأمناء/ رصد ومتابعة خاصة:

يعتبر الفيديو المسرب للقيادي في الجناح العسكري لحزب الإصلاح، ذراع الإخوان في اليمن، تكتيكاً إخوانياً لزرع الشك في كل الشركاء المناهضين لجماعة الحوثي ومشروعها في اليمن، بعد ما وصل حزب الإصلاح ليقين بتسببه بضرر كاف يمنع إعادة توحيد جميع الجماعات ضدً الحوثيين.

هذا ما ذهبت إليه الخبيرة والباحثة الأمريكية، إيرينا تسوكرمان، وهي محامية لحقوق الإنسان والأمن القومي ومختصة بالشأن اليمني والتركي والجماعات الراديكالية، والتي أكدت أن التسريب يكشف كذلك أنه لا يمكن الوثوق بالإصلاح، وأنهم ليسوا جادين في محاربة الحوثيين فحسب، بل إنهم يستخدمون الصراع لمصلحتهم الخاصة منذ البداية، إذ إنهم كانوا مع الحوثيين طوال الوقت وانضموا إلى التحالف بهدف تقويضه والتسبب في مشاكل.

تقول تسوكرمان، في تصريح خاص لوكالة خبر، إن إخوان اليمن يحاولون مرة أخرى من خلال هذا الإجراء المتمثل في استعادة المبادرة وتعطيل التقدم المحرز، وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات صارمة وحاسمة، تظهر أن التحالف جاد للغاية بشأن أهدافه ولن يسمح لهذه العناصر بتخريب أي عملية ضد مليشيا الحوثي.

التسريب يثبت كذلك -والكلام للباحثة الأمريكية- أن هناك خلافات حقيقية داخل صفوف حزب الإصلاح، ولذا لا يوجد سبب يمنع التحالف من استغلال هذه الخلافات ومفاقمتها.

واكدت أنه " بدون وجود حكومة شرعية على الأرض، يستطيع الإصلاح الادعاء بأنه الحكومة لأن الخطوة التالية بعد هذا الاستفزاز بالنسبة للإصلاح هي استخدام أي عذر للانقلاب على الحكومة علناً وإحداث شرخ كبير وتشويه سمعتها تماماً لدرجة أن المجتمع الدولي يضطر إلى الاعتراف بالحوثيين أو التحالف بين الإصلاح والحوثيين كسلطة شرعية، فهذا ما تعمل كل من تركيا وقطر وإيران من أجله.

وتؤكد الباحثة الأمريكية والخبيرة في الشأن اليمني، أن إخراج نفوذ تركيا وقطر هو مشروع طويل الأمد يجب القيام به بذكاء ودون التسبب في إشعال المواجهات التي تترك الحكومة والسعوديين في موقف ضعيف ومعزول سياسيا وعلى الأرض بفضل الجهود الدعائية التي يقوم بها كل هؤلاء المتطرفين.

وأشارت إلى أن هناك مخاوف مشروعة بشأن تبادل المعلومات الاستخباراتية بين حزب الإصلاح والحوثيين. ولهذا السبب، يجب على التحالف اتخاذ تدابير لحصر معلوماتهم بعناية شديدة وزيادة الأمن حتى يحين الوقت الذي يصبح فيه من الممكن التعامل مع قضية الإصلاح بطريقة سياسية مباشرة.